شن قطاع مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية بالتنسيق مع 14 مديرية أمن على مستوى الجمهورية، حملة تفتيشية موسعة لتنفيذ الأحكام القضائية وضبط المحكوم عليهم الهاربين.

واستهدفت الحملة التى شنت تنفيذا لتوجيهات وزير الداخلية أحمد جمال الدين وأشرف عليها مساعد الوزير لقطاع مصلحة الأمن العام اللواء أحمد حلمى على مدى 5 أيام تنفيذ الأحكام القضائية، خاصة الوشيكة السقوط منها، تأكيدا لهيبة وسيادة القانون، وذلك بمحافظات القاهرة، دمياط، القليوبية، البحيرة، كفر الشيخ، مطروح، جنوب سيناء، بورسعيد، الفيوم، المنيا، الوادى الجديد، سوهاج، الأقصر، والبحر الأحمر.

وأسفرت جهود الحملة التى قادها اللواء جمال الحمزاوى مدير الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام عن ضبط 15 ألفا، و634 هاربا من تنفيذ 68 ألفا، و151 حكما قضائيا متنوعا، شملوا 715 حكم جنايات، تضمنوا 361 حكم مخدرات، و121 حكم سلاح، و42 حكم قتل والشروع فيه، و57 حكم سرقة بالإكراه، و431 أحكام متنوعة، و9 آلاف و595 حكم حبس فى جنح مهمة شملت 2580 حكم سرقة، و775 حكم سلاح أبيض، و9225 حكم تعدى وضرب، و9021 أحكام نصب، و63 ألفا، و149 حكم حبس فى جنح أخرى (شيكات، تبديد)، بالإضافة إلى تنفيذ 14 ألفا، و447 حكم غرامات، و6516 حكم مخالفات.

ومن بين أبرز الأحكام القضائية التى تم تنفيذها ضبط 3 هاربين من تنفيذ 3 أحكام بالإعدام فى قضايا قتل عمد، و06 هاربا من أحكام بالسجن المؤبد شملوا 32 مخدرات، و41 سرقة بالإكراه، و4 قتل وشروع فيه، و3 سلاح، و2 تزوير، و2 استعمال قوة وعنف، و3 خطف وحريق عمد ومواقعة أنثى، وكذلك ضبط 352 هاربا من تنفيذ أحكام متعددة بلغت 4103 أحكام بالحبس، فضلا عن ضبط 680 محكوما عليه من ذوى المعلومات الجنائية والأنشطة الإجرامية من بينهم 72 مسجل شقى خطرا.

وقد تمت كافة إجراءات الحملة واستهداف المحكوم عليهم فى إطار من الشرعية والقانون، ووفقا لإستراتيجية الوزارة بمراعاة الجوانب الاجتماعية والإنسانية والصحية للمحكوم عليهم.. ولاقت الحملة إشادة واستحسان من المواطنين بنتائج تلك الحملات والتواجد الأمنى الفعال وقدرة رجال الأمن على إنفاذ القانون بملاحقة العناصر الإجرامية والمحكوم عليهم الهاربين من ذوى الأنشطة الإجرامية وضبطهم وتسليمهم للعدالة تنفيذا للقانون.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 30/09/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com